

وزير الصناعة يناقش مع السفير الأمريكي الخطوات النهائية لانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية

مجلس النواب في أقرار عدد من القوانين والتشريعات المطلوبة في إطار استكمال متطلبات الانضمام، والحرص الواضح على استكمال إقرار بقية هذه التشريعات بمسار سريع، لمساندة الجهود الحكومية الرامية إلى الحصول على عضوية المنظمة الكاملة نهاية العام الجاري.

ونوه بالتسريع الملموس في إصدار القوانين الخاصة بالتشريعات التي أقرها البرلمان وتدرج في إطار متطلبات الانضمام، منها القوانين التي صدرت مؤخرا والمتمثلة في قوانين حماية الإنتاج الوطني وتنظيم الصناعة والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية وتعديل قانون السجل التجاري وغيرها من القوانين.

واطلع الوزير المتوكل السفير الأمريكي على البرامج التي تنفذها وزارة الصناعة والتجارة لتسهيل وتطوير القطاع الصناعي الوطني والجهود المبذولة لتحسين بيئة ومناخ الاستثمار بما في ذلك إقامة المناطق الصناعية في عدد من المحافظات لتوفير مزايا إضافية للاستثمار والمستثمرين في المجال الصناعي.

وعبر السفير الأمريكي عن اهتمامه وحرصه على دعم جهود الوزارة في هذا الجانب لتطوير الصناعة اليمنية وتحفيز الاستثمار الصناعي. وتطرق اللقاء إلى علاقات التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين في المجالات التجارية والاقتصادية والاستثمارية وأفاق تعزيزها وتطويرها.

حضر اللقاء رئيس مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية الدكتور حمود النجار.

صناعة / سيا:

ناقش وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل خلال لقائه أمس السفير الأمريكي بصنعاء جيرالد فايرستين الخطوات النهائية الجاري استكمالها لحصول اليمن على العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية بنهاية العام الجاري.

واستعرض الجانبان ما حققته اليمن من تقدم كبير على صعيد استكمال متطلبات الانضمام خاصة في الجوانب التشريعية والقانونية. حيث أشاد السفير الأمريكي في هذا الخصوص بالجهود التي بذلها اليمن في إصدار عدد من القوانين والتشريعات المتوافقة مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خاصة في الفترة الأخيرة. معتبرا ذلك إيفاء والتزاماً من اليمن بأحد المتطلبات الرئيسية للانضمام.

وأكد السفير الأمريكي دعم بلاده الكامل لليمن في مسيرة استكمال مفاوضاتها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وحرصها على أن يصبح اليمن عضواً كاملاً في المنظمة في أقرب فرصة ممكنة.

وتمنّى الوزير المتوكل التفهم والدعم الواضح من الولايات المتحدة الأمريكية لليمن لاستكمال متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، واعتبار ذلك عاملاً أساسياً لكي يتمكن اليمن من مواجهة التحديات المختلفة التي يواجهها الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن اليمن عملياً لم يعد أمامه أية عقبات تحول دون الحصول على العضوية الكاملة في هذا التجمع الدولي المهم.

وأشاد وزير الصناعة والتجارة بتفاعل أعضاء

توتال يمن) تخطط لزيادة إنتاج القطاع (10) إلى (80) ألف برميل نفط يومياً



الذي يقع في قلب محافظة حضرموت.

وفي عام 1997 بدأ الإنتاج من هذا الحقل. وقد احتفت شركة توتال يمن في شهر مارس 2008م بمناسبة وصول الإنتاج التراكمي من القطاع (10) إلى 100 مليون برميل من النفط.

وشركة توتال يمن للاستكشاف والإنتاج هي شركة تابعة لمجموعة توتال التي تعدّ رابع أكبر شركة نفطية وغازية في العالم، ويقع المقر الرئيسي لمجموعة توتال في باريس، ولدى المجموعة عمليات في 130 بلداً، كما أن لديها 110 آلاف موظف في أنحاء العالم.

وتغطي عمليات المجموعة كل الأنشطة النفطية والغازية التي تشمل الاستكشاف والإنتاج والتجارة



شعار شركة (توتال يمن)

والشحن والتكرير والتسويق وكذلك تصنيع وتوريد سلسلة شاملة من المنتجات الكيميائية.

من حقول خريز وعطوف بشرق شبوة. ويتكوّن القطاع (10) من حقل خريز

وجثمة. وفي عام 1992 تم اكتشاف النفط في حقل خريز

صناعة / متابعات:

تخطط شركة توتال يمن للاستكشاف والإنتاج لرفع إنتاجها من القطاع (10) في حقل خريز بمحافظة حضرموت من 65 ألف برميل نفط في اليوم إلى حوالي 80 ألف برميل في اليوم.

وتشغل شركة توتال يمن القطاع (10) وبحصة 28.5% مع ثلاثة شركاء آخرين، والقطاعين (70) بنسبة 50.1% و(85) في شبوة. كما أن الشركة تمتلك حصة غير تشغيلية في القطاع (5) بنسبة 15%، وهي شركة في القطاعات الاستكشافية (69) بنسبة 40%، و(71) بنسبة 40%، و(72) بنسبة 36%.

وأشار تقرير حديث صادر عن شركة توتال يمن إلى أن الشركة التي يقع مقرها الرئيسي في صنعاء تعتبر أكبر مستثمر أجنبي في مجال الصناعة البترولية في اليمن، كما أنها واحدة من أكبر الشركات المشغلة من حيث الإنتاج والاحتياطيات النفطية.

ولدى الشركة حوالي 500 موظفاً موزعين بين مكتبها الرئيسي في صنعاء ومنشآتها في الموقع بمحافظة حضرموت، وعلاوة على ذلك يعمل حوالي 3 آلاف موظف متعاقد في القطاع 10 على تركيب منشآت تطويرية جديدة.

وذكر التقرير أن توتال وشركاءها (قد خصصت مليار دولار للاستثمار في مشاريع في نطاق القطاع 10 للأعوام 2009 - 2011، وهذا الاستثمار الضخم يعكس التزام الشركة بالمشاركة الفاعلة في المشاريع الصناعية التي تساعد على تقدم الصناعة البترولية في اليمن وتطور العمليات وترفع الإنتاج في القطاع 10 بصورة كبيرة).

ويعدّ القطاع (10) من القطاعات القليلة في اليمن التي يتزايد فيها الإنتاج، ويعود ذلك إلى التقنيات والخبرات التي تستثمرها توتال في هذا القطاع.

وتملك شركة توتال 39.6% في مشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال حيث تعمل الشركة مشغلاً فنياً للمشروع.

وقال المدير العام لتوتال يمن حاتم نسبية في تقرير الشركة: إن من الناحية الصناعية تستثمر توتال يمن في القطاع (10) تقنيات وخبرات أساسية لضمان النجاح في استخراج النفط من مكامن بالغة التعقيد في صخور الأساس، وإن المعرفة والفهم السليم لتلك المكامن قد أتاحا للشركة الدخول في أصول استكشافية أخرى في اليمن وهي القطاعات (69) و(71) و(72)، كما أن الشركة حصلت في عام 2010 على رخصة تشغيل القطاع (70) وفازت بتشغيل القطاع (85). مضيفاً أن القطاع 10 حيث توجد الأصول الإنتاجية الرئيسية لتوتال في اليمن يعدّ قطاعاً واعداً.

وقد عملت الشركة دون انقطاع لتدشين مشاريع تطويرية أتاحت مؤخراً رفع الإنتاج إلى حوالي 65 ألف برميل في اليوم، ومع تنفيذ خطط تطويرية جديدة ومستدامة، سوف تحقق الشركة مستويات قياسية جديدة في الإنتاج خلال الأعوام القادمة، وذكر نسبية أن توتال تتولى القيادة الفنية لمشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال الذي يعتبر أكبر استثمار صناعي في اليمن، وهذا المشروع وضع اليمن في مصاف الدول الرئيسية المصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم، وبلغ حجم الاستثمار فيه حوالي 4.5 مليار دولار وخلق أكثر من 12 ألف فرصة عمل خلال مرحلة الإنشاء ويشغل حالياً 700 موظف في مناصب دائمة، بالإضافة إلى فواتر المشروع على مستوى الاقتصاد الوطني، فإنه يخدم كأداة لتنمية المجتمعات المجاورة للمنشأة في لحلاف وعلى طول خط الأنابيب.

الحديدة وعدن تتصدران في رأس المال الاستثماري



صناعة / متابعات:

كشفت تقرير رسمي للهيئة العامة للاستثمار تحقيق محافظة الحديدة المرتبة الأولى من حيث رأس المال

الاستثماري تليها محافظة عدن. وأوضح التقرير أن عدد المشاريع بلغ (23) مشروعاً بكلفة استثمارية بلغت (69.8) مليار ريال تمثل (55.1%) من إجمالي رأس المال الاستثماري للمشاريع المسجلة.

ويحسب تقرير سنوي للهيئة العامة للاستثمار فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمشاريع المسجلة من قبل المركز الرئيسي وفروع ومكاتب الهيئة خلال الفترة

يناير - سبتمبر 2010م جاءت محافظة عدن في المرتبة الثانية بـ (15) مشروعاً بكلفة (24.5) مليار ريال تمثل قرابة (20%) من رأس المال الاستثماري. وجاءت أمانة العاصمة في

المرتبة الثالثة من حيث رأس المال الاستثماري والأولى من حيث عدد المشاريع حيث أن عدد المشروعات المسجلة (43) مشروعاً بكلفة (9.4) مليار وتوزعت بقية المشاريع على المحافظات الأخرى.

وأشار التقرير إلى أن عدد المشاريع المسجلة بمحافظة حضرموت بلغ (22) مشروعاً بكلفة (7.6) مليار وتوزعت بقية المشاريع على المحافظات الأخرى.

إعلان

أفراحنا بعيد الاستقلال لها وهجها الخاص وأثرها العميق بقاء الإخاء والمحبة في رحاب محافظتي عدن وأبين